البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار الزراعي في اقليم كوردستان العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٧

إدريس سليمان عبدالله [١]، إدريس رمضان حجي [٢]
[١] قسم ادارة المنظمات السياحية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين ، اربيل، إقليم كوردستان، عراق
[٢] قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين ، اربيل، إقليم كوردستان، عراق
Corresponding author's e-mail: Idrees.Abdullah@su.edu.krd

الملخص

يتناول البحث دراسة واقع البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق، واهم المحددات،والآفاق المستقبلية لخلق بيئة جاذبة للاستثمار في القطاع الزراعي. ومن اهم النتائج الت توصل اليها البحث أن البيئة الاستثمارية الزراعية في اقليم كوردستان العراق تحتاج إلى الكثير من الجهد الحكومي في مجال خلق وإيجاد عناصر الجذب والسعي لتقليل عناصر الطرد فيها، وتبني استراتيجيات واضحة تخص المقومات الأساسية للبيئة الاستثمارية وسياسة استثمارية تحدد الأولويات ودور القطاعين العام والخاص وغيرها. أما ابرز المقترحات فهي تبني الحكومة إستراتيجية طويل المدى والسعي الحكومي الى استثمارات ثنائية اومشتركة مع الدول التي لها باع طويل في الاستثمار الزراعي واجراء بعض التعديلات في قانون الاستثمار لصالح الاستثمار الزراعي لدوره في الامن الغذائي من جهة وخصوصية القطاع في ارتفاع نسبة المخاطرة من جهة اخرى .

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستثمارية ، الاستثمار الزراعي , الامن الغذائي ،اقليم كوردستان

Abstract

The research focuses on studying the reality of the investment environment in the Kurdistan Region of Iraq, the most important determinants, and future prospects for creating an attractive environment for investment in the agricultural sector. One of the most prominent results of this research was that the agricultural investment environment in the Kurdistan Region of Iraq needs a lot of government effort in the field of creating and finding attractions and striving to reduce the elements of expulsion in it and adopting clear strategies related to the basic elements of the investment environment and an investment policy that sets priorities and the role of the public and private sectors and others as for the most prominent The proposals are the government's adoption of the land and water strategy and the government's pursuit of bilateral or joint investments with countries that have a long tradition of agricultural investment and making some amendments to the investment law in favor of agricultural investment for its role in Food security on the one hand and the privacy of the sector is on the rise in the risk ratio on the other hand.

Key words: Investment environment, agricultural investment, food security, Kurdistan Region.

گۆڤاری زانکۆی هەڵەبجە:گۆڤاریکی زانستی ئەکادیمیە زانکۆی هەڵەبجە دەری دەکات	
بەرگ	٥ ژمارە ٣ ساڵی(٢٠٢٠)
رێککەوتەکان	رێکەوتی وەرگرتن:٢٠٢٠/٧/٧ |رێککەوتی پەسەندکردن:٢٠٢٠/٨/٢٦|رێککەوتی بڵاوکردنەوە:٢٠٢٠/٩/٣٠
ئیمەیلی توێژەر	Idrees.Abdullah@su.edu.krd
مافی چاپ و بڵاوکردنەوە	© ٢٠٢٠ م.إدريس سليمان عبدالله، أ.م.إدريس رمضان حجي،گەیشتن بەم توێژینەوەیە کراوەیە لەژێر ڕەزامەندی CCBY-NC_ND 4.0

پوختە

ئەم توێژینەوەیە لێکۆڵینەوەدەکات دەربارەی بارودۆخی ژینگەی وەبرهێنانی کشتوکاڵی لە هەرێمی کوردستان، لەگەڵ دیاری کردنی کرنگترین ئەو هۆکارانەی کە لە داهاتوودا دەبێتە هۆی دروستکردنی ژینگەیەکی لەبار بۆ ڕاکێشانی وەبەرهینەران لە کەرتی کشتەکاڵدا.وە کرنگترین ئەو دەرئەنجامانەی کە توێژینەوەکە پێگەیشتووە ،ئەوەیە کە ژینگەی وەبرهێنان لە هەرێمی کوردستان پێویستی بە هەوڵ و کۆششی زیاتری حکومەت هەیە بۆ ڕەخساندن و ڕاکێشان و دۆزینەوەی هۆیەکان و ڕاکێشانی زیاتری وەبرهێنان لە کەرتی کشتوکاڵدا،جا بۆیە پێویستە حکومەت ستراتیجیەکی ڕوونی هەبێت تایبەت بە وەبرهێنان وئەوڵەویەت بدرێت بە کەرتی کشتوکاڵ و دیاری کردنی ڕۆڵی کەرتی گشتی و تایبەتی تێدا .وە دیارترین ئەو پێشنیازانەی کە توێژینەو پێگەیشتووە ئەوەیە کە حکومەت پێویستە پەیڕەوی ئیستراتیجەیەتی درێژخایەن بکات وە کرنگی بە وەبرهێنانی هاوبەش بداتوە بەتایبەتی لەگەڵ ئەو وڵاتانەی کە پێشکەوتون لە بواری کشتوکاڵی دا .لەگەڵ ئەمەشدا حکومەتی هەرێم پێویستە پێداجوونەوەبە یاسای وەبرهێنان بکات بە شێوەیەك لە قازانجی کەرتی کشتەکاڵی دا بێت .

المقدمة

يعد الاستثمار عنصراً مهماً في اقتصاد أي بلد من خلال دوره في النظام الاقتصادي ولارتباطه الوثيق بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمتغيرات الأخرى كالادخار والاستهلاك والدخل ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية ومستوى التشغيل، وللاستثمار الزراعي دور اجتماعي، فضلاً عن دوره الاقتصادي حيث يسهم في أنتاج السلع الضرورية وتهيئة المواد الأولية للصناعة وتشغيل الأيدي العاملة، فضلاً عن دوره المهم في عملية التنمية الاقتصادية بسبب طبيعة الارتباطات بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة .

ويشهد القطاع الزراعي في إقليم كوردستان العراق تدهوراً واضحاً ، ويعزى هذا التدهور إلى أسباب كثيرة منها عدم جاهزية البيئة الاستثمارية الزراعية ، فضلاً عن التحديات التي تواجه القطاع الزراعي ، فقد سعت الكثير من الدول إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة أسهمت بشكل واضح في نمو الاستثمار الزراعي واتساعه .

اولا:اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في كون القطاع الزراعي كان وسيبقى المصدر الرئيسي لتلبية احتياجات الافراد من المواد الغذائية وسلع الاستهلاك ذات الاصل الزراعي، كما وانه يعد المجال الذي يعتمد عليه في تشغيل اعداد كبيرة من السكان في الدول النامية، اضافة الى ان هذا القطاع يعد مصدرا هاما لتوفير قدر غير يسير من المواد الاولية والمواد الخام ذات الاصل الزراعي والتي يستخدمها القطاع الصناعي في انتاجه.وبصورة عامة سينعكس هذا على الاقتصاد بشكل عام ثم على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

ثانيا: مشكلة البحث :

يمكن طرح مشكلة البحث من خلال الاسئلة التالية :

١-ما مدى ملائمة البيئة الاستثمارية في الاقليم لجذب الاستثمارات ؟

٢-الى اي مدى تساهم البيئة الاستثمارية الزراعية في جذب الاستثمارات الزراعية ؟

٣-هل المشاريع الاستثمارية الزراعية تتلائم مع الامكانات الزراعية المتاحة في الاقليم ؟

ثالثا:فرضية البحث :

على رغم من صدور قانون الاستثمار رقم (٤)لسنة ٢٠٠٦ وما تضمنه من حوافز واعفاءات ، الا انه لم يساهم في خلق بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة للاستثمارات الزراعية في الاقليم .او بمعنى الاخر ان الاستثمار في القطاع الزراعي لايساهم معنويا في تطور القطاع الزراعي في اقليم

كوردستان .

رابعا:هدف البحث:

يهدف البحث الى التحقق من فرضية البحث ,وتقديم الاجابة للاسئلة المطروحة في مشكلة البحث .

خامسا:منهج البحث:

يعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي, والإحصائي, وأسلوب التحليل المقارن لواقع البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق واهم العقبات التي تواجهها والأفاق المستقبلية في ضوء ما متوافر من معلومات ، وقد سعى الباحثان جاهداً لبذل المزيد من الجهود للحصول على المعلومات من ابرز الكتب، والدوريات، والحصول على تلك المصادر المتخصصة في مجال الزراعة والاستثمار الزراعي التي تعكس جوهر ومتن المعلومات الخاصة بموضوع البحث .

سادسا: نطاق البحث : وقد شمل نطاق البحث مكانيا (اقليم كوردستان -العراق) ،اما زمانيا فينحصر البحث للمدة ٢٠١٠-٢٠١٧ .

سابعا : هيكل البحث : يتكون هذا البحث من مبحثين رئيسين :المبحث الاول يستعرض الاطار المفاهيمي للبيئة الاستثمارية ، والمبحث الثاني يتناول دورالبيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الزراعي في إقليم كوردستان/ العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٧) .

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للبيئة الاستثمارية

اولا: البيئة الاستثمارية ،(مفهومها ومكوناتها)

تمثل البيئة الاستثمارية أو (المناخ الاستثماري) بوجه عام مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمؤسسية، والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما. أو أنه (مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتجعله يتوجه باستثمارات إلى بلد دون أخر) (النجار، ١٩٩٢،١٢).وهناك من يعبر عنه بأنه (مجموع العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما تشمل عليه من أفراد , ومنظمات، وقطاعات، واتجاهات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية وكذا مجموعة السياسات الحكومية المعلنة بما تتضمنه من اتجاهات ،ومؤشرات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية) (عوض الله،١٩٨٣،٣٩). من المفهوم الأخير يتضح لنا أن المناخ الاستثماري يعبر عن بيئة معينة أو منظومة متكاملة تتفاعل فيها كافة العناصر الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والبيئة كما أنها تتفاعل مع غيرها من النظم والبيئات المتباعدة والمتجاورة بحيث تكون مجملها البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري (عوض الله، ٢٠٠٧،٣٣).

أما تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٥ الصادر عن البنك الدولي فيعرف مناخ الاستثمار (على انه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص, والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقه منتجة) (الدولي، ٢٠١٥،٣٣).

أما مكونات البيئة الاستثمارية فتتضمن ما يأتي:

١- النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي: (حمزة ،٢٠١٢،٢٨)

فكلما كانت هذه الأنظمة مؤاتية للاستثمار، أدت إلى جذب الاستثمار، وزيادة معدلاته، وتحسن مناخ الاستثمار، وازدادت كفاءة الاستثمار وفاعليته وسياساته والعكس صحيح ،وتنطوي تلك الأنظمة على:

أ- النظام الاقتصادي: فكلما كان النظام الاقتصادي متجها إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق، كان جاذبا للاستثمار.

ب- النظام السياسي: النظام الاقتصادي يعمل من خلال النظام السياسي ، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كان جاذبا للاستثمار، وكلما كان دكتاتوريا، كان طاردا ،فضلا عن الاستقرار السياسي فكلما كان النظام السياسي مستقراً كان جاذبا للاستثمار.

ج- النظام البيئي: ويتكون هذا النظام من عنصرين و هي: (حمزة، ٢٠١٢،٢٩)

* النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي. فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات، ووضوحها, وعدم وجود تعقيدات مكتبية ، ومعوقات إدارية، كان جاذبا للاستثمار, والعكس صحيح، وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار، والأطر التنظيمية الذي تعمل من خلالها تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح, بل كلما اتجهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار، اجتذبت الاستثمار.

* نظام المعلومات الاستثمارية: فكلما توفر نظام معلومات استثمارية يقدم البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التنظيمية المطلوبة, وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.

٢- قوانين الاستثمار وتشريعاته: وهي عبارة عن القانون الرئيس للاستثمار في أية دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته ،فضلا عن مجموعة من القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي، والبنوك، وقانون الضرائب ،والجمارك وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار ،وقانون الاستثمار والقوانين المكملة غالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار، وتنظيم الاستثمار في الداخل ،والاستثمار في المناطق الحرة ،وتحدد مجموعة من الضمانات والمزايا والإعفاءات للاستثمار، ويلاحظ في هذا المجال انه(معلة، نظمي،٢٠١٣، ٢٦٤):

أ- كلما تميزت قوانين الاستثمار وتشريعاته بالوضوح، والمرونة، وعدم التضارب فيما بينها، كانت جاذبة للاستثمار، والعكس صحيح.

ب- كلما كانت قوانين الاستثمار والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار من عدم المصادرة, وعدم تاميم أموال المشروعات ,وحرية تحويل الأرباح للخارج ,وخروج ودخول رأس المال المستثمر وغيرها كان ذلك جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح.

ج- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة يتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة مثل إعفاءات ضريبة أو جمركية أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، والعكس صحيح.

د- من المفترض أن يكون الاستثمار من اجل التصدير في المناطق الحرة أكثر جاذبية عنه في الداخل لأنها تتمتع بجزء من الحرية الاقتصادية وسط محيط من بيروقراطية الدولة ،ومن ثم كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل القيود، وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص، وتوفير المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كان ذلك جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح (النجار،١٩٩١، ١٢٩).

٣- السياسات الاقتصادية: ونعني بالدرجة الأساس السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي،فكلما كانت هذه السياسات مرنة وواضحة ، وغير متضاربة في الأهداف ,وتتميز بالكفاءة والفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحولات العالمية كانت جاذبة للاستثمار، والعكس صحيح. واهم السياسات هي :

أ-السياسة المالية: ويمكن النظر إليها على أنها جاذبة للاستثمار إذا كانت السياسات الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية ، والجمركية المناسبة. فضلا عن كونها واضحة ومرنة إذ ان ذلك يؤدي إلى جذب الاستثمار، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضاً للاستثمار، كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه نحو تقوية البنية الأساسية وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار (منصور،٢٠١١، ١٢٤).

ب-السياسة النقدية: كلما كانت تلك السياسة تحررية محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار من اجل التصدير كانت جاذبة للاستثمار، وكلما كانت تلك السياسة التحررية تدعم الواردات، وتتسم بالمرونة في إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية كانت جاذبة للاستثمار (الربيعي، ٢٠٠٤، ٩).

ج-السياسة السعرية: كلما كانت تحررية ، وعملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية كانت جاذبة للاستثمار.

٤-المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد القومي: وهي مجموعة من المعايير والمحددات التي يشير تحليلها إلى درجة جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار وهي تأتي محصلة لعمل كل المكونات السابقة ، وجزء من إطارها الكلي ، وكل هذه العناصر تدخل في مكونات البيئة الاستثمارية ، وهي متداخلة وذات تأثير متبادل مع بعضها بعضا بمعطيات مختلفة ، وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له (عدنان العربيد،حسين وقاف ،٢٠١٤، ٥٥٣) . وكماهو واضح في الشكل (١).

الشكل (١): عناصراو (مكونات)مناخ الاستثمار

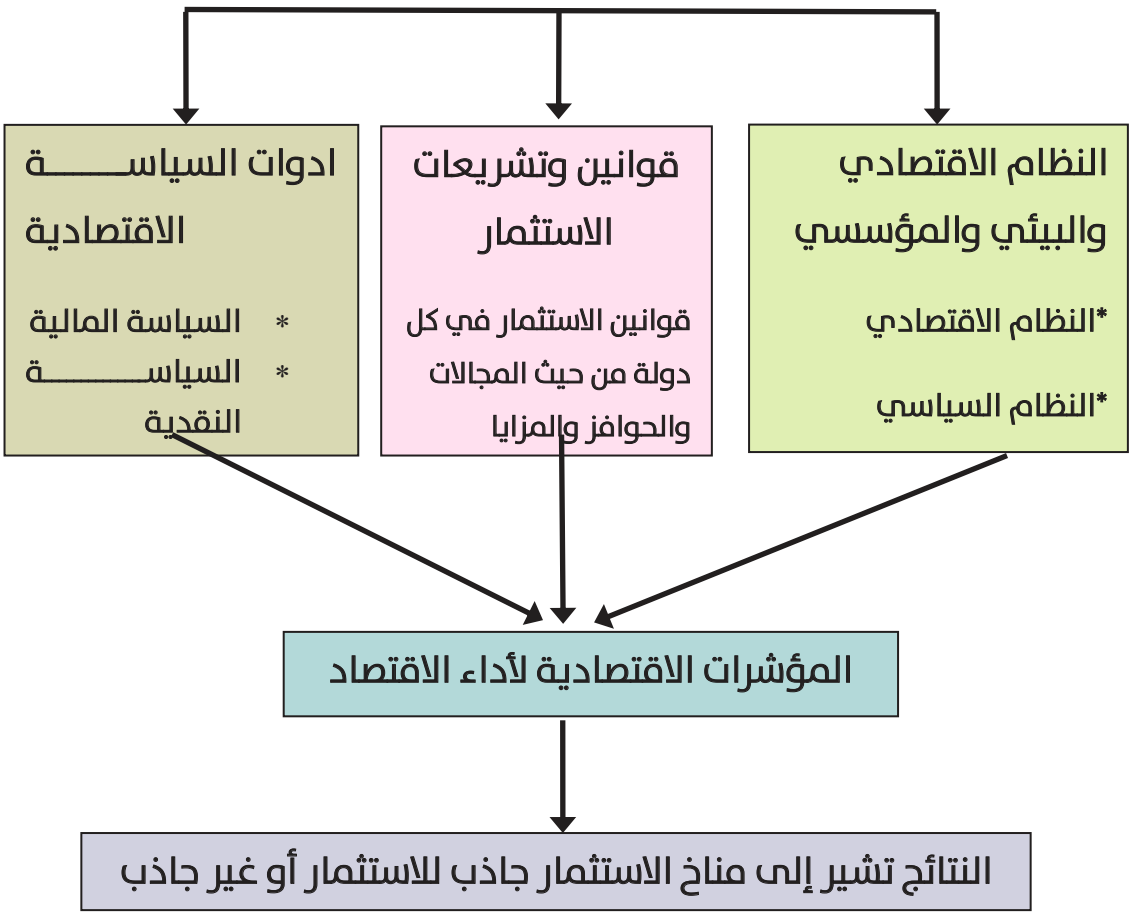

المصدر: عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠١٠)، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط١، دار الجامعة، الإسكندرية،ص٢٠٢.

من خلال الشكل(١) يلاحظ أن النظام الاقتصادي، والبيني، وما يتفرع منه، وكذلك القوانين والتشريعات ،وكل ما يتعلق بالمزايا، والحوافز، والضمانات فضلا عن السياسات الاقتصادية ،وما يتفرع منها من سياسات مالية ونقدية وسعريه وسياسات تجارية والتي تعد مؤشرات اقتصادية لأداء الاقتصاد القومي ومن خلالها نستطيع أن نميز بين المناخ الجاذب للاستثمار والمناخ غير الجاذب (الصاوي،١٩٩٢،١٥٢).

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية وتوصيف البيئة الاستثمارية

هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة الاقتصاد ، هل هو جاذب للاستثمار أم طارد له ومن هذه المؤشرات هي:

١- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم

,فكلما زادت هذه النسبة عبر الزمن من سنة إلى أخرى وكانت كبيرة دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار(عبد الحميد،٢٠١٠، ٢٠٢).

٢-القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

فكلما زادت القوة التنافسية للاقتصاد القومي، كلما كان جاذبا للاستثمار.

ويمكن الاستدلال على ذلك باستخدام مؤشرين وهما (حسن ،٢٠١٤،١):

أ-معدل نمو الصادرات ، فكلما زاد معدل نمو الصادرات من سنة إلى أخرى دل ذلك على قدرة الاقتصاد القومي على جذب المزيد من

الاستثمار، بل أن القوة التنافسية داخل الاقتصاد القومي نفسه تتزايد.

ب-معدل العائد على الاستثمار، فكلما زاد معدل العائد على الاستثمار كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح ويجب في كل الأحوال أن يكون متوسط المعدل العائد على الاستثمار اكبر من سعر الفائدة السائد في السوق.

٣-القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:

فكلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي استقرارا، كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار ويستدل على ذلك من خلال اربعة مؤشرات هي (الرضا،٢٠١٢،١) :

أ-قيمة الاحتياطات الدولية: فكلما حجم الاحتياطيات الدولية "الاجنبية"، كان الاقتصاد جاذبا للاستثمار.

ب-نسبة الدين أو نسبة خدمة الدين إلى الدخل القومي, فكلما انخفضت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي ومن ثم كان الاقتصاد جاذبا للاستثمار.

ج-عجز أو فائض ميزان المدفوعات، فكلما كان هناك عجز متزايد في ميزان المدفوعات ، كان ذلك دليلا على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد القومي ومن ثم كان الاقتصاد طاردا للاستثمار، وكلما اتجه العجز إلى الانخفاض تزايدت جاذبية الاقتصاد للاستثمار، كذلك في حال حدوث فوائض ، وينسب العجز هنا إلى الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي.

د-عجز الموازنة العامة للدولة فكلما زاد عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي والإجمالي. كلما دل ذلك على عدم أو ضعف إدارة الاقتصاد القومي ومن ثم كان ذلك دليلا على أن الاقتصاد القومي طارداً للاستثمار.

٤-قوة الاقتصاد القومي واحتمالات نموه وتقدمه:

فكلما زادت قوة الاقتصاد القومي وزادت احتمالات نموه وتقدمه، كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح وكلما زاد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من سنة لأخرى دل ذلك على قوة الاقتصاد القومي ومن ثم كان الاقتصاد جاذبا للاستثمار. وكذلك كلما زاد معدل التضخم، أي معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، دل ذلك على ضعف الاقتصاد. وإذا كانت معظم المؤشرات سلبية فإن الاقتصاد في هذه الحالة يكون طاردا للاستثمار (علي ، عبيد، ٢٠٢٠،١٠٩).

ويمكن إن يعكس الباحث تصوره حول المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد من خلال الشكل (٢).

الشكل (٢): المؤشرات الاقتصادية في توصيف البيئة الاستثمارية

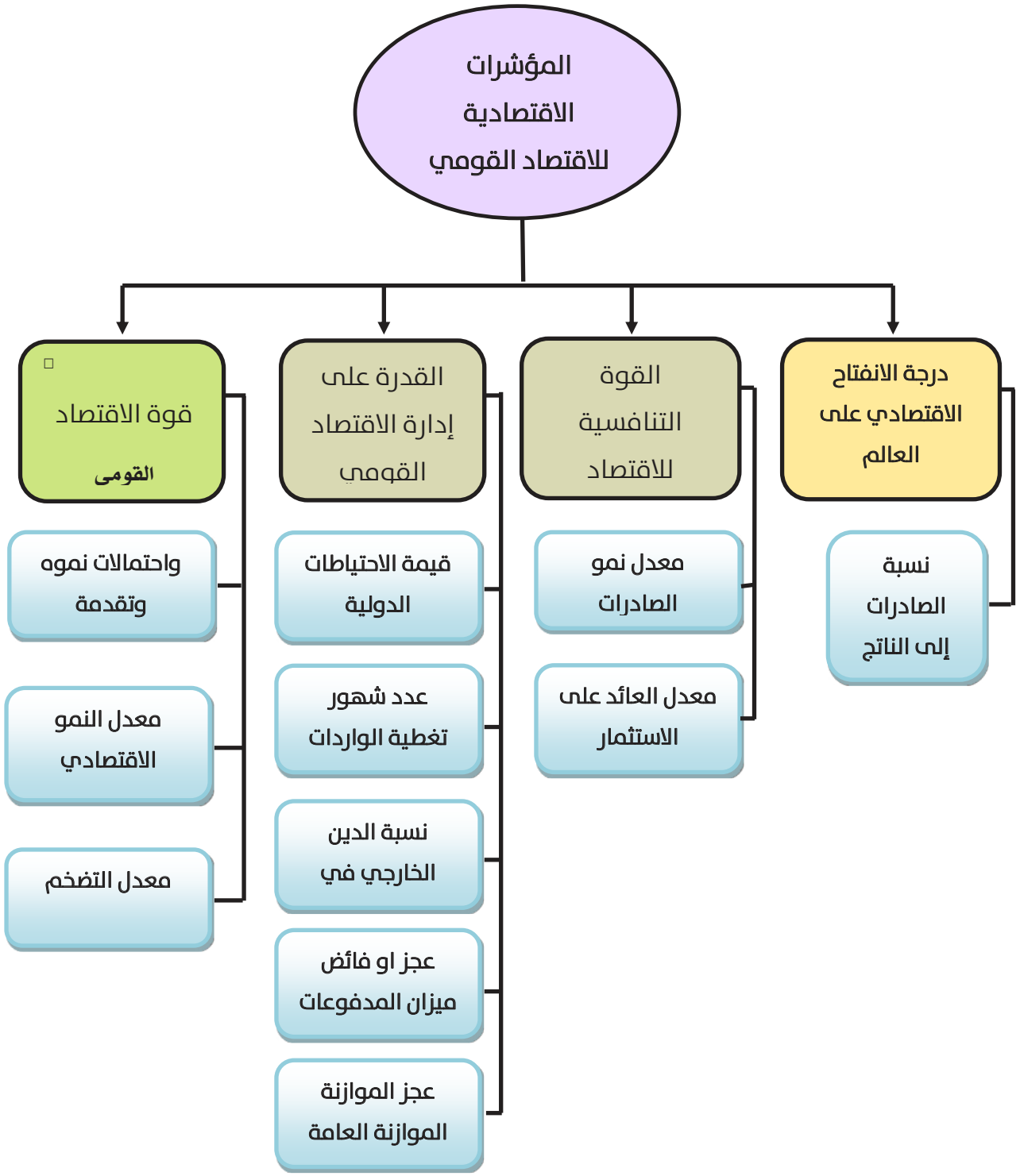

المصدر: تم اعداد الشكل من قبل الباحثان استنادا الى : عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠١٠)، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط١، دار الجامعة، الإسكندرية،ص٢٠٦.

من خلال الشكل رقم (٢) يلاحظ أن درجة الانفتاح الاقتصادي, والذي تعكسه نسبة الصادرات ،يضاف لها القوة التنافسية من خلال معدل نمو الصادرات ، ومعدل العائد على الاستثمار ، والقدرة على ادارة الاقتصاد القومي من خلال الاحتياطات الدولية والدين الخارجي وعجز أو فائض ميزان المدفوعات ، وعجز الموازنة العامة فضلا عن قوة الاقتصاد، وما يتعلق به من النمو الاقتصادي ، ومعدل التضخم تعد مؤشرات

أساسية لأداء الاقتصاد القومي ، ومن خلالها يمكننا معرفة طبيعة مناخ الاستثمار فيما اذا كان جاذباً أو طارداً للاستثمار.

وقد حرصت الكثير من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين، وصانعي القرار، بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي بمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعانيها تلك الدول، والتي تمنعها من جذب المستثمرين، لاسيما الأجانب (الرضا،٢٠١٢،١).

ومن أهم المؤشرات التي تتعلق بالبيئة الاستثمارية هو (المؤشر المركب لمناخ الاستثمار) الذي يحاول قياس الأداء الاقتصادي ، وتوصيف مناخ الاستثمار في أي بلد، والذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار (بوخاري ،٢٠١٧، ٢٠).

ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي:

١-مجموعة السياسات المالية.

٢-مجموعة السياسات النقدية.

٣-مجموعة سياسات المعاملات الخارجية.

أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ، مثل درجة الاستقرار السياسي، والتطورات التشريعية والمؤسسات،وتنمية الموارد البشرية، فان المؤشر لا يعكسها. وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية (قعلول، ٢٠١٧، ٢٤):-

أ-مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

ب-مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

ج-مؤشر معدل التضخم: ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

ويعرف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشرالسياسة المالية، ومتوسط مؤشر السياسة النقدية، ومتوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية). ويتم التعرف على التطورات في مناخ الاستثمار من خلال قيمة المؤشر المركب فإذا كانت أقل من (١) تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار،إما إذا كانت تتراوح بين (١ – ٢) فتشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار, وحينما تصل إلى (٢ فما فوق) فتشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار (تايمز،٢٠٠٨،١).

ثالثاً: سياسات الاستثمار والعوامل المحددة لحجم ونمط الاستثمار

يسعى القائمون على إدارة الاقتصاد القومي في أية دوله إلى وضع سياسات الاستثمار على درجة عالية من الكفاءة لان زيادة معدل النمو الاقتصادي لن يتحقق في الصورة المطلوبة، إلا إذا كانت هناك سياسات للاستثمار تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال حجم استثمار معين ونمط محدد لهذا الاستثمار، فضلاً عن تبني سياسة كفؤة للاستثمار يمكن أن تعمل على تحقيق باقي الأهداف الاقتصادية الأخرى ، مثل زيادة الدخل القومي ومستوى التوظيف والإسهام في إحداث التوازن الخارجي وغيرها من الأهداف وبما يتطلبه ذلك من وجود معايير لتقييم الاستثمار على المستوى القومي مرتبطة بمدى تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. إما سياسات الاستثمار على المستوى القومي فهي مجموعة المبادئ والقواعد العامة والتوجهات والتدابير المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية داخل الاقتصاد القومي، من حيث حجم الاستثمار، وأولويات الاستثمار، وتوزيع الاستثمار, القطاعي والإقليمي وجنسيته وملكيته وإستراتيجيته من الإنتاجية، ونمط هذا الاستثمار ومصادر تمويله وان كل هذه الجوانب تكشف من الناحية التحليلية عن وجود أنواع مختلفة لسياسات الاستثمار(عبد الحميد،٢٠١٠،١٨٩).

وتعتمد سياسات الاستثمار عموما على ثلاثة أطر رئيسة تعمل من خلالها تلك السياسات. وتتمثل تلك الأطر: (الشاملي، ٢٠٠٨، ٥).

*الإطار التشريعي: ويتمثل في القوانين والنظم واللوائح المعنية بقضايا الاستثمار والتنمية.

*لإطار المؤسسي: ممثلاً في الأجهزة والهيئات والمؤسسات التي يناط بها تنفيذ هذه السياسات. ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر في

العراق: الهيئة الوطنية للاستثمار، الهيئات المحلية، وزارة الزراعة وزارة والصناعة، وزارة المالية، وزارة البلديات، وغيرها.

*الخطة القومية للاستثمار: وتجسد إستراتيجية الدولة ,وأهدافها العامة في تحقيق معدلات مستهدفة للتنمية، ورؤية الدولة وبرنامج عملها للوصول إلى هذه الأهداف على مدى سنوات الخطة. هذا إلى جانب عنصرين آخرين على قدر كبير من الأهمية والتأثير، هما: (منظمات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني) بوجه عام تؤثران في ترتيب أولويات الحكومات، وتثيران اهتمام الرأي العام نحو بعض بنود الخطة, أو الموازنة العامة، أو القوانين والتشريعات في اتجاه تفعيل مجالات الاستثمار ذات الأولوية، أو ذات الطابع الاجتماعي، لأنها تشمل قطاعات عريضة من المجتمع ولاسيما محدودي الدخل حتى ولو كان هذا على حساب الجانب الاقتصادي للمشروعات.

اما فيما يتعلق بسياسات الاستثمار فان هناك عدة أنواع لسياسات الاستثمار، منها سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الاستثمارية، ويقوم صانع السياسات الاستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية، اعتماداً على محدودية الموارد مقابل الاستخدام الأمثل لها من خلال تحديد الأهداف الاستثمارية بالاستناد إلى المعايير الاستثمارية الملائمة: (عبد الحميد، ٢٠٦،٢٠١٠).

١-سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار:

وهنا يعمل صانعو السياسة الاستثمارية على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار على مرحلتين(احمد،٢٠١٧،٤٣١)

المرحلة الأولى: يتم وضع خريطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل أبعادها وهذه الأنشطة تنقسم في كل الأحوال من الناحية الاقتصادية على مجموعتين :

أ- مجموعة الأنشطة السلعية: مثل النشاط الزراعي، والأنشطة الصناعية، والتحويلية، والأنشطة الصناعية الإستراتيجية ، والتعددية ، ونشاط البناء.

ب-مجموعة الأنشطة الخدمية والاجتماعية: إذ يتضمن نشاط الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والخدمات الاجتماعية الأخرى.

المرحلة الثانية: تحديد أولويات الأنشطة التي ستهتم بها السياسة الاستثمارية، وبناء على ذلك تتحدد التوجهات والحوافز، ومزايا وأدوات سياسة الاستثمار في إطار هذا المدخل من مداخل تحليل سياسات الاستثمار.

٢-سياسات توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص:

ويتجه صانع السياسات الاستثمارية في هذا المجال إلى التدابير والإجراءات , ووضع الأدوات التي تعطي وزنا اكبر للاستثمار. أما من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص، ويحدد معالم سياسة الاستثمار لهذا المدخل اتجاه الدول إلى نظام اقتصادي بعينه، فقد يكون اقتصاداً يقوم على الملكية العامة، أو قد يكون قائما على الملكية الخاصة، أو مختلطا. ويلاحظ في هذا المجال أن الاتجاه السائد في معظم دول العالم هو تطبيق التخصصية أو (الخصخصة) ، وآليات السوق ، وهو الاتجاه الأكثر تشجيعا للاستثمار الخاص (العالي،٢٠١٨،١).

٣- سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة:

وهي مكملة للسياسة السابقة، وتعني استخدام مجموعة الأدوات والحوافز، والمزايا والضمانات ،والإجراءات ، والتدابير التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء في داخل البلاد او من خلال المناطق الحرة ،ومعظم دول العالم تتنافس في هذا المجال لما يحمله هذا النوع من الاستثمار من مزايا الإنتاج الكبير،والتكنولوجيا ، ورأس المال الضخم ، ويتوقف نجاح سياسات الاستثمار الأجنبي على طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والمناخ الاستثماري السائد (فاضل ،سرمد،٢٠١١،١٧).

٤- سياسة الاستثمار بحسب الفن الإنتاجي:

وهنا تحدد الخريطة الاستثمارية نمط الاستثمار من منظور عناصر الإنتاج ، وأسعاره ، ومدى توافرها، ومن ثم يمكن أن تتجه سياسة الاستثمار وتتحيز بدرجة أكثر نحو المشروعات كثيفة رأس المال، وهناك سياسة استثمارية تتجه بدرجة أكثر نحو الاستثمارات في مشروعات كثيفة العمل (فاضل ،سرمد،٢٠١١،١٧).

٥- سياسة الاستثمار طبقا لمصادر التمويل:

وتعتمد هذه السياسة على وضع خريطة استثمارية بحسب مصادر التمويل، ودرجة كفاية المصادر الداخلية، وعلى مدى توفر مدخرات محلية لتحقيق الأهداف الاستثمارية. وفي حالة اللجوء إلى الاستثمار بالمصادر الخارجية فإن التوليفة المثلى تعتمد على حساب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل، ومدى توافرها .ويتوقف اختيار الخريطة الاستثمارية ووضع تفصيلاتها على ظروف كل دولة ، فضلاً عن الكثير من العوامل الأخرى التي تؤثر في تحديدها (فراح، ٢٠١٤، ٣٠).

وهناك مجموعة من العوامل المحددة لنمط الاستثمار وقيمته على المستوى القومي، ويجب على صانعي سياسة الاستثمار أخذها بنظر العناية ودراستها عند تصميم سياسات الاستثمار التي يخطط لتنفيذها، واهم هذه العوامل هي:

- هيكل الإنتاج القائم ، وتوزيعه بين القطاعات، ومعدلات النمو القائمة .
- الادخار القومي، والعوامل المؤثرة فيه وأهمها(فراح، ٢٠١٤، ٣٣):

*هيكل الأجور، والدخل ، ومدى التغيرات المتوقعة فيه.

*هيكل الأسعار، ومدى التغيرات المتوقعة فيه.

*السياسات المالية المتوقعة من حيث مدى زيادة أو خفض الضرائب، والإنفاق العام.

*التغير في الأنماط الاستهلاكية ، ومعدلات الاستهلاك.

*السلوك الادخاري، والنواحي الاجتماعية السائدة، والقيم.

- حالة الاقتصاد القومي من حيث الكساد والانتعاش، أو حاله التفاؤل والتشاؤم السائد لدى المستثمرين.
- معدلات النمو والتنمية المستهدفة.
- هيكل الإنتاج المستهدف، وتوزيعه بين القطاعات ، ومعدلات النمو المستهدفة .
- هيكل رأس المال المستهدف ،وتوزيعه بين القطاعات .

المبحث الثاني: دورالبيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الزراعي في إقليم كوردستان/ العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٧)

يحتل القطاع الزراعي في اقليم كوردستان/العراق اهمية بالغة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى اذ يشكل بيئة واعدة للانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ولذلك فقد احتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط من حيث مساهمته في الدخل القومي وتكمن اهميته في مايوفره من السلع الزراعية التي تؤمن جزءا مهما من حاجة السكان وتمكنه من استعياب إعداد كبيرة من العاملين، اذا تشكل نسبة المشتغلين في هذا القطاع حوالى((٢٣٪من السكان بما يمثل ١/٤ سكان الاقليم (خطة التنمية الاستراتيجية ٢٠١٦-٢٠١٢) ، وهو بذلك يشكل دعامة اساسية لتحقيق الامن الغذائي الذي يستند عليه الامن القومي فضلا عن اهميته في تنويع مصادر الدخل، لان تنويع الاقتصادات يعد هدفا بالغ الاهمية كونه يؤمن استخدام الامكانيات المتاحة في القطاعات الاقتصادية المختلفة الامر الذي يدفع باتجاه تسريع حركة التنمية التي تحقق مستوى من الاستقرارالاقتصادي مبنى على قطاعات ذات عائد اقتصادي مجزي . ولما كان الاقليم يمتلك الكثير من المقومات اللازمة لقيام قطاع زراعي متطور، فان الاستثمار في هذا القطاع ستكون امامه فرص كثيرة ومتنوعة سواء في مجال الانتاج النباتي اوالحيواني او في البنية التحتية اللازمة لقيام زراعة آمنة حديثة ومتطورة، وسيتم استعراض الموارد الزراعية المتاحة للاستثمار الزراعي في إقليم كوردستان/ العراق وحسب الفترات التي توافرت عنها البيانات كما هي:-

١- الاراضي الزراعية:وهي تشمل الاراضي الصالحة للزراعة، والأراضي الزراعية الديمية والمراعي الدائمة.ان الظروف والسمة الطبيعية للاقليم قد امنت له امتلاك مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الخصبة والتي تقدر بملايين هكتار مما ساعدته في تنويع الانتاج

النباتي والحيواني(خدر،٢٠٠٢،٢١). يلاحظ من الجدول(١) بان اجمالي مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ومتوسطها العام بلغت(٣٨٤,٠) و(١٦٥,٤٧٥)الف هكتار على التوالي خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٧ ، بينما كل من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية الديمية ومتوسطها العام بلغت (٣٩٩,٥) و (١٣٦,٨٣٩)الف هكتار على التوالي ، يعتمد استغلال هذه الاراضي على كمية الامطار والثلوج المتساقطة سنوياً. اما بالنسبة لاجمالي مساحة الاراضي المروية ومتوسطه العام فهي الاخرى بلغت (٤١,٧٥) و(١٦,٧٤١)الف هكتار على التوالي والتي تعتمد في اروائها على المياه الجوفية والسطحية،ونسبة الاراضي المروية الى اجمالي مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ومتوسطه العام تشكل حوالي (١٠,٨٧٢٪) و(١٠,١١٧٪) على التوالي. عموماً يتبين بان هناك تناقصاً تدريجياً لاصناف الاراضي الزراعية كافة في الاقليم ويعود ذلك الى استغلال مساحات واسعة منها للاغراض غير الزراعية ، فضلاً عن بيع المزراعين لارضهيم الزراعة و الهجرة من الريف الى الحضر بسبب قلة اهتمام الحكومة بالريف، ، فضلاً عن توجه اكثرية الاستثمارات المحلية والاجنبية الى الاسكان بعد تحرير العراق في سنة ٢٠٠٣ وصدور قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ اذ تم استغلال مساحات واسعة من الاراضي الزراعية للاغراض السكنية وحجم الاستثمارات الموجودة في الاقليم اكثريتها موجهة نحو قطاع الاسكان ، وكذلك عدم اعطاء حكومة الاقليم اهمية للقطاع الزراعي والذي يعد ثاني قطاع اقتصادي استراتيجي بعد القطاع النفطي فضلاً عن عوامل اخرى كانت سبباً وراء تراجع مساحة الاراضي الزراعية. توجد طرق عديدة للري منها تقليدية وهي غمر سطح الارض بالمياه او استخدام طرق الري الحديثة ،كمركز محوري ، البخاخ ، التنقيط والنجمة المطرية .استخدام هذه الطرق اكفأ من الطرق التقليدية للري ، وبصورة عامة استخدام هذه الانواع من ادوات الري الحديثة في الاقليم محدودة اذا ما قورنت بمساحات الاراضي المروية التي يمتلكها فضلاً عن ارتفاع تكاليفها بالنسبة للمزارعين بالاضافة الى قلة وعيهم وعدم معرفتهم بطريقة استخدامها ادوات الري المستخدمة في الاقليم هي من نوع البخاخ و بلغ المجموع الكلي (٣٤٢٠) بخاخاً خلال سنتي ٢٠١٠-٢٠١٣ وان اغلبها موجود في محافظة اربيل اذ بلغ عددها(٢٣٠٩) بخاخاً ، لانها تتميز بقلة كمية الامطار المتساقطة فيها سنوياً مقارنة بمحافظتي دهوك والسليمانية وادارة كرميان . اما فيما يتعلق باداة الري بالتنقيط فبلغ مجموعها الكلي (٢٠٢٤) وتستخدم بكثرة في البساتين في محافظة دهوك و بلغ عددها(١٥٠٧) لانها تمتلك مساحات كبيرة من البساتين مقارنة بالمناطق الاخرى من الاقليم وكما هو مبين في الجدول رقم (٢) ، بالنسبة لمساحة البساتين ، يتضح من الجدول رقم (٢) ان المساحة الكلية لبساتين الفاكهة بلغت (٢٤٧,٣٧٩)الف هكتار خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٧ ،الا ان هناك انخفاضاً تدريجياً لها وذلك بسبب ارتفاع كلفة انشاءها وطول المدة الممتدة مابين زراعتها والحصول على انتاجها ، فضلاً عن انخفاض انتاجية البساتين بسبب قلة استخدام الاسمدة والمبيدات من قبل المزارعين ، فضلاً عن عدم قدرة الفواكه المنتجة محلياً من منافسة الفواكه المستوردة لانخفاض اسعارها نسبياً مقارنة باسعار المنتجة محليا ولذا فان المنتجين يؤجرونها او يبيعون مزراعهم او يحولونها الى انشطة اخرى مما يتسبب في تدهور هذا الجانب من الانتاج الزراعي. (شندى, ٢٠٠٩, ٣٢-٣٦) . حيث تواجه عملية التنمية الكثير من العقبات بحيث يصعب على المستثمرين التغلب عليها فضلا عن ضعف مرونة الجهاز الانتاجي للقطاع الزراعي والذي يحتاج الى رؤوس اموال ضخمة لارتفاع معامل راس المال في المراحل الاولى من عملية التنمية الاقتصادية(سليم والمولى،١٧٩،٢٠١٠).

الجدول (١): مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في اقليم كوردستان خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٧)

السنوات	الأراضي الصالحة للزراعة (الف)هكتار	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة الى مجموعها الكلي %	الأراضي الزراعية الديمية (الف)هكتار	نسبة لأراضي الزراعية الديمية الى مجموعها الكلي %	الاراضي المروية (الف)هكتار	نسبة الاراضي المروية الى مجموعها الكلي %	المساحة غير الصالحة للزراعة (الف)هكتار	نسبة المساحة غير الصالحة للزراعة الى مجموعها الكلي %	نسبة الاراضي المروية الى الاراضي الصالحة للزراعة %
٢٠١٠	٣٨٤	٦,١٦	٣٩٩,٥	٧,١٠	٤١,٧٥	٦,٤٤	-	-	١٠,٨٧٢
٢٠١١	٣٠٤,٩٥٥	٤,٨٩	٢٦٧,٠٥٩	٤,٧٥	٣٧,٨٩٦	٥,٨٤	٥٦٧,١٢٦	٧,٧٢	١٢,٤٢٧
٢٠١٢	٣٨٣,٩٤٩	٦,١٦	٣٤٢,٠٩٧	٦,٠٨	٤١,٨٥٢	٦,٤٥	٥٣٣,٧٠٥	٧,٢٦	١٠,٩٠٠
٢٠١٧	١٦٥,٤٧٥	٢,٦٥	١٣٦,٨٣٩	٢,٤٣	١٦,٧٤١	٢,٥٨	٢٧٥,٤٦١	٣,٧٥	١٠,١١٧

المصدر:- خديجة قادر سمايل طةردى - محددات نمو القطاع الزراعي في بلدان نامية مختارة مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان – العراق– ٢٠١٥/جامعةصلاح الدين-اربيل-كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد/ اطروحة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية.

- وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان ٢٠١٥-٢٠١٩، أربيل / ٢٠١٧.

الجدول (٢):مساحة اراضي البساتين موزعة حسب المحافظات في اقليم كوردستان خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٧)

السنوات / المساحة / المحافظات	٢٠١٠ مساحة هكتار	٢٠١١ مساحة هكتار	٢٠١٢ مساحة هكتار	٢٠١٧ مساحة هكتار	المجموع الكلي حسب كل محافظة	نسبة مساحة اراضي البساتين الى مجموعها الكلي %
اربيل	٠,٧٥	٢٥,٧٧١	٢٢,٢٦٩	١١,٦٤٥	٦٠,٤٣٥	٢٤,٤٣
السليمانية	١	٣٨,٨٦٩	٢٨,٧٠١	٨,٨٥٤	٧٧,٤٢٤	٣١,٣٠
دهوك	٠,٧٥	٣٦,٠٤٦	٣٠,٠٥٤	١٤,٣٢٣	٨١,١٧٣	٣٢,٨١
كرميان	-	-	-	٢٨,٣٤٧	٢٨,٣٤٧	١١,٤٦
المجموع الكلي	٢,٥	١٠٠,٦٨٦	٨١,٠٢٤	٦٣,١٦٩	٢٤٧,٣٧٩	١٠٠

المصدر:- خديجة قادر سمايل طةردى - محددات نمو القطاع الزراعي في بلدان نامية مختارة مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان – العراق– ٢٠١٥/جامعةصلاح الدين-اربيل-كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد/ اطروحة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية.

- وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان ٢٠١٥-٢٠١٩، أربيل .

لعل مشكلة المناطق المزروعة بالالغام لها اثار سلبية على حياة الانسان والحيوانات ، فضلاً عن انها عائق امام النمو الزراعي في الاقليم. اذ بلغت المساحة الاجمالية المزروعة بالالغام(٣١٣٠٩,٥٣) هكتار .ان الجهود المبذولة من قبل الجهات المختصة قامت بتنظيف (٣١٤٩,٦٨) هكتار منها حتى نهاية سنة ٢٠١٧ ، ولكن مازالت هناك مساحة مزروعة منها باقية(احمد،٢٠١٧،١) .

٢- مورد المياه: تتألف مصادر المياه في الإقليم من الأمطار والثلوج والمياه السطحية والجوفية إضافة الى المياه الطبيعية العذبة والمياه المعدنية الطبيعية أيضاً. وبوجد هذا التنوع في المياه ومصادرها فعلى حكومة إقليم كوردستان إيجاد السبل الكفيلة لإستخدامها بما يكفل تنمية القطاع الزراعي وبالتالي تنمية الإقتصاد الوطني عموما كما هو موضح في الجدول (٣) ،يتميز اقليم كوردستان بتنوع مصادر مياهه حيث يقدر الحجم الكلي للمياه التي يمتلكها (المتاح) ب(٤٧)مليارم٣(البرزنجي،٢٠١١). اذ تستخدم نسبة كبيرة من المياه في الزراعة اذ ان كل كليو غرام واحد من الانتاج الزراعي يحتاج الى (١٥٠-١٠٠٠)لتر ماء، كما هو مبين في الجدول رقم (٣) ، بضمنها المياه الضائعة

مع كثرة مصادر المياه والتي سيتم عرضها لاحقاً ، في الاقليم الا انه لم يتم استغلالها بشكل سليم اذ يبلغ مقدار الهدر سنوياً ٢٠ مليارم٣ في اقليم كوردستان/ العراق(البرزنجي،٢٠١١) .

الجدول (٣)

يبين مصادر المياه حسب محافظات اقليم كوردستان/ العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٧)

المحافظات	الابار السطحية	الابار الارتوازية	عدد الكهاريزات	الينابيع	ابار البايل
اربيل	٣٤٦٣	١٠٧٧	٥٦٥	٣٤٦١	٢٥٩
السليمانية	١٥٦١	٣١٣	٣٤	٢٩٥٠	١٢
دهوك	٢١٦١	٢٥٥	١٤٤٧	٦٤٥٧	٤
المجموع الكلي	**٧١٨٥**	**١٦٤٥**	**٢٠٤٦**	**١٢٨٦٨**	**٢٧٥**

المصدر:- وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان ٢٠١٥-٢٠١٩، أربيل.

٣-الموارد البشرية: بما ان اقليم كوردستان يعد جزءاً من المجتمعات النامية ، فانه يعاني من مشكلة ارتفاع معدلات نموه السكاني. هناك تزايداً تدريجياً في عدد السكان خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٧ ،كما هو مبين في الجدول (٤) ، خاصة في مناطق الحضر ، ويعزى السبب في ذلك الى زيادة معدلات الولادات وقلة الوفيات ، فضلاً عن الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر ، بينما عدد سكان المناطق الريفية تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ففي سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ انخفض بشكل ملحوظ وذلك بسبب سياسات الترحيل والتعريب والتدمير لاكثر من ٤٥٠٠ قرية في الاقليم من قبل الحكومة العراقية السابقة، وهذا ماادى الى انخفاض عدد سكان الريف اي عدد القوى العاملة الزراعية العاملة في الريف ، ومن ثم تدهور القطاع الزراعي في المنطقة ، ولكن في السنوات اللاحقة لسنة ٢٠١٣ وحتى سنة ٢٠١٦ كانت هناك زيادة مستمرة في عدد سكان الريف بسبب عودة العديد من الناس الى قراهم وتعميرها ، فضلاً عن زيادة اهميةالنشاط الزراعي في االاقليم بشكل ملحوظ (كه ردى، ٢٠١٥، ٦٦).

الجدول (٤)

التوزيع السكاني لاقليم كوردستان خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٧) (نسمة/فرد)

السنوات	الحضر	نسبة الحضر/ اجمالي عدد السكان	الريف	نسبة الريف/ اجمالي عدد السكان	اجمالي عدد السكان
٢٠١٠	١٨٦٧٣٢٨	٦٥,٤١	٩٨٧٦٢٣	٣٤,٥٩	٢٨٥٤٩٥١
٢٠١١	٢٠١١٥٦٢	٦٥,٢١	١٠٧٣١٤٥	٣٤,٧٩	٣٠٨٤٧٠٧
٢٠١٢	٢٠٤٣٢١٠	٦٥,٠٣	١٠٩٨٥٣٢	٣٤,٩٧	٣١٤١٧٤٢
٢٠١٣	٣٠٦٢٥٠٥	٧٢,٩٣	١١٣٦٥٢٦	٢٧,٠٧	٤١٩٩٠٣١
٢٠١٤	٣٦٧٦٣٩٠	٧٨,٢٤	١٠٢٢٣٩٢	٢١,٧٦	٤٦٩٨٧٨٢
٢٠١٥	٣٨٨٢٥٦٨	٨١,٠٠	٩١٠٧٢٤	١٩,٠٠	٤٧٩٣٢٩٢
٢٠١٦	٣٩٨٩٧٦٠	٨١,٠٠	٩٣٥٨٦٩	١٩,٠٠	٤٩٢٥٦٢٩
٢٠١٧	٤٠٩٧٧٩٨	٨٠,٩٩	٩٦١٢١٢	١٩,٠١	٥٠٥٩٠١٠
المجموع الكلي	٢٤٦٣١١٢١	٧٥,١٩	٨١٢٦٠٢٣	٢٤,٨١	٣٢٧٥٧١٤٤

المصدر:- خديجة قادر سمايل طةردى - محددات نمو القطاع الزراعي في بلدان نامية مختارة مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان – العراق– ٢٠١٥/جامعةصلاح الدين-اربيل-كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد/ اطروحة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية.

- وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان ٢٠١٥-٢٠١٩، أربيل .

الجدول (٥)

يبين التغير النسبي للاستثمارات الزراعية في اقليم كوردستان (٢٠١٠-٢٠١٧)

السنة	عدد المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع الزراعية	نسبة التغير السنويه %	عدد المشاريع حسب جهة الاستثمار الداخلية	عدد المشاريع حسب جهة الاستثمار الخارجية	مبلغ راسمال ب($)
٢٠١٠	٣١	٤	%١٠٠+	٢	٢	١٧٤٦٢٦٠٠٠
٢٠١١	٣٨	٢	%٥٠-	٢	-	١٣٠٠٠٠٠٠
٢٠١٢	٦٤	٥	%١٥٠+	٥	-	٢٤٧٨٨٠٠٠
٢٠١٣	٣٣	٣	%٤٠-	٣	-	٤٥٤٦٧٠٠٠
٢٠١٤	٤٩	٣	-	٣	-	٢٣٧٠٠٠٠
٢٠١٥	٥٢	٢	%٣٣,٣-	٢	-	٤٠٦٦٣٥٠٠٠
٢٠١٦	٣١	٣	%٥٠+	٣	-	٢٨٢٧٤٠٠٠
٢٠١٧	٥٨	٢	%٣٣,٣-	٢	-	١١٠٠٠٠٠٠
مجموع الكلى	٣٥٦	٢٤	------	٢٢	٢	٧٠٦١٦٠٠٠٠

المصدر:حكومة اقليم كوردستان العراق،وزارة التخطيط،هيئةالاستثمار،(٢٠١٧).

كما يتضح في الجدول (٥) ان أقليم كوردستان ما بين عام (٢٠١٧-٢٠١٠) نفذ بشكل عام (٣٥٦)المشاريع الاستثمارية في مجالات (الزراعة ،السكن ،الصناعة ،البناء والانشاءات ,.....الخ) ولكن من ملاحظة ان المشاريع الاستثمارية في المجال الزراعي يحتل نسبة منخفضة لاتتناسب مع واقع اقليم كوردستان لاحتياجات المشاريع الزراعية الضرورية.بشكل عام كانت الاستثمارات في الاعوام (٢٠١٧-٢٠١٠)هي ((٣٥٦ مشاريع استثمارية أستثمر (٢٤) مشروع منها في المجال الزراعي وتشكل نسبة (٧,٨٪) من الاستثمار العام وبالمقارنة مع اهمية هذا المجال فهذه النسبة هي قليلة جداً,لان مجال الزراعة هي من اهم المجالات التي تؤدي الى الازدهار والتقدم الاقتصادي بشكل خاص للدول النامية اضافة الى تحقيق الامن الغذائي للاقليم .ولكن يظهر في أقليم كوردستان عدم الاهتمام كافي بهذا المجال مثلا في عام ٢٠١٠ نصيب الاستثمار الزراعي كان (٤) مشروعا من اصل (٣١) مشاريع ، اثنين من هذين المشروعين هما أستثمار محلي و والاخرين اجنبي ، وفي عام ٢٠١٢ حصلت اغلبية الاستثمارات وهي (٦٤) أستثمار وحصل المجال الزراعي على (٥) من المشاريع الاستثمارية فقط والتي كانت جميعها محلية. ولسوء الحظ في ٢٠١٧ حصل المجال الزراعي على اعلى نسبة من الاستثمارات التي كانت (٢) الاستثمارات من اصل (٥٨) بنسبة(٣٣,٣٪) على هذا النحو لم تستطع حكومة أقليم كوردستان الاهتمام باستثمارات المجال الزراعي ولم تستطع ان تجذب الاستثمارات الاجنبية الى هذا الاتجاه ، بالرغم من المحاولات التي قد بذلها حكومة إقليم كوردستان في مجال الاستثمار الزراعي ، الا انها لم تكن بذلك النظرة التي تؤدي الى الاعتماد على الانتاج الزراعي المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

من خلال هذا البحث توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تدريجها من خلال ما يلى :

١-اقليم كوردستان اقليم ملائم للاستثمار ومنها الاستثمار الزراعي وذلك من خلال ما يوجد فيها من الاراضي الصالحة والموارد الطبيعية وعدد السكان.

٢-الاستثمار الزراعي استثمار غير فعال لذلك لا يذهب اليها المستثمرين بكثرة بالرغم من عدم وجود الوقت الكافي للاستثمار وعدم سرعة الحصول على الربح.

٣-لم يتمكن حكومة إقليم كوردستان من الاستفادة الكاملة من الاستثمار في هذا القطاع ولم يبدى التسهيلات اللازمة فى هذا المجال وكذلك المستثمرين الاجنبين قليلين فى مجال الاستثمار الزراعي وذالك لعدم الحصول على الربح بالشكل السريع وانما يذهبون الى القطاعات الاخرى التى يحصلون على ارباح عالية مثل الصناعة والانشاءات وغيرها من القطاعات .

٤- لم تعد الموارد التي يمتلكها الاقليم ولاسيما الموارد الزراعية المتمثلة بالأرض, والموارد المائية , والقوى العاملة الزراعية , والحزمة التكنولوجية وغيرها كافية للنهوض بالقطاع الزراعي، بل تحتاج إلى حاضنة تتمثل بالبيئة الاستثمارية, وهي بحاجة الى مواكبة التطورات العلمية , والتكنولوجية للنهوض بالاستثمار العام، فضلاً عن الاستثمار الزراعي .

٥- ضعف السياسة الزراعية لحكومة الاقليم وهذا ما لاحظنا من خلال التغير المستمر في خطط التنمية الزراعية نتيجة للظروف الغير المستقرة والتي مر بها العراق واقليم كوردستان طيلة السنوات السابقة، وحتى بعد عام(٢٠٠٣) ولاسيما السياسة السعرية ، والتسويقية، والتمويلية والتي تميزت بالتغير، والتبدل بين مدة الى أخرى.

٦-ضعف مساهمة القطاع الخاص المحلي, والأجنبي وعدم إعطائه الدور الرئيسي في عملية التنمية الزراعية بسبب هيمنة القطاع العام, ومؤسساته من جهة , وصغر حجم رأس المال المحلي, وعدم فسح المجال للاستثمار الأجنبي في السابق من جهة أخرى.

٧--تدهور البنية التحتية للقطاع الزراعي, ولاسيما فيما يتعلق بشبكات الري والبزل، وضعف الطرق والمواصلات في المناطق الزراعية، فضلاً عن الطرق البدائية في التسويق، والتصنيع الزراعي، وغيرها .

٨- ضعف التشريعات الزراعية وما تتضمنه من قوانين, وأنظمة, وتعليمات أسهم وبشكل كبير في تدهور القطاع الزراعي, وخصوصاً ما يتعلق بالحيازة الزراعية, وما شهدت من تفتت وهذا لا ينسجم مع استخدام التكنولوجيا الحديثة, والتي تحتاج إلى مساحات واسعة .

٩- التناقض الواضح في التخصيصات الاستثمارية في الميزانية العامة للقطاع الزراعي وبما لا يتناسب مع حجم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي ، فضلاً عن تدني نسب الانجاز لبعض المشاريع بسبب الظروف التي يمر بها العراق والاقليم من المديونية، وعدم الاستقرار، وهذا لا يتناسب وحجم التحديات التي تواجه هذا القطاع .

١٠- إن للاستثمار بشكل عام والاستثمار الزراعي بشكل خاص أثر كبير على الاقتصاد القومي يتمثل برفع معدلات الإنتاج, وتوافر فرص العمل, وتحسين مستوى المعيشة ، وارتفاع الطلب على السلع والخدمات فالنهوض به من خلال الاستثمار يمثل رافداً إضافياً مع النفط .

١١- على الرغم من صدور قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦) وما تضمنه من حوافز وإعفاءات إلا انه لم يسهم بشكل واضح في توسيع الاستثمار الزراعي لأنه لم يتضمن فقرات خاصة بالقطاع الزراعي،لأهميته من جهة،وخصوصيته في ارتفاع نسبة المخاطرة فيه من جهة أخرى .

ثانياً: المقترحات

١- يجب على الحكومات تنظيم استخدام المياه لأغراض الزراعة وتلبية احتياجات السكان المحليين وأصحاب المزارع ، ويمكن أن يكون ذلك بفرض رقابة على معدلات السحب وتسهيل استخدام طرق الري الحديثة وزيادة الآبار الجوفية، للتقليل من الآثار السلبية المترتبة على نقص المياه في القطاع الزراعي وضرورة الحفاظ على التوازن بين الكميات المسحوبة والمخزونه من المياه ، مما يضمن ترشيد استخدام المياه.

٢- يستلزم النهوض بالقطاع الزراعي قيام الحكومات بتخصيص الاستثمارات العامة في المجالات التي يمتنع القطاع الخاص من ان يدخلها كالاستثمارات في البنية التحتية باشكالها المختلفة وتؤثر بالخدمات الزراعية المختلفة او تقديم التسيهلات اللازمة لتوفرها وغيرها من الوسائل والاجراءات.

٣- تعاني المنتجات الزراعية لاقليم كوردستان من ضعف القدرة التنافسية امام المنتجات الاجنبية المماثلة لها . مما يتطلب الامر اتباع سياسة حمائية ودعم بخاصة في الامد القصير الى ان تزداد معدلات النمو الزراعي وبعدها بشكل تدريجي من الافضل اتباع سياسة التحرر التجاري بشرط ان يكون وفقاً للظروف التي تتناسب مع في زيادة كفاءة استخدام الموارد الزراعية كماً ونوعاً الى جانب رفع قدرتها التنافسية ، فضلاً عن اعادة النظر في القوانين والتعليمات الموجودة وكذلك اصدار قوانين اخرى مساهمة في زيادة حماية القطاع الزراعي ، فضلاً عن اعفاء او تخفيض نسبة الضرائب الكمركية على المزارعين في حالة استيراداهم للمستلزمات الزراعية بانفسهم.

٤- تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارت نحو القطاع الزراعي ، وذلك من خلال تقديم التسهيلات اللازمة ،والعمل على توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين المحليين والاجانب الى جانب المزارعين وارشادهم الى مجلات الاستثمار الزراعي المجدية التنافسية اقتصادياً لتحفيز النمو الزراعي.

٥- اعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية لصالح القطاع الزراعي بالشكل الذي يخدم النمو الزراعي وتحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية .

٦- العمل على فتح ودعم المراكز الخاصة بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالانشطة الاقتصادية وبضمنها النشاط الزراعي ، مما يسهل الامر على صانعي القرارات السياسية والاقتصادية باتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لرسم السياسات الزراعية ووضع الخطط الاستراتيجية الزراعية ، هذا فضلاً عن تسهيل الطريق امام الباحثين باجراء الدراسات المتعلقة لتشخيص الاسباب وراء بطئ النمو الزراعي ومن ثم العمل على ايجاد الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها معالجة تلك العقبات التي تعيق مساره.

٧- منح الحوافز للراغبين بالاستثمار الزراعي, وإعطاء الأرض بالمجان في حاله قيام المستثمر في استصلاحها على ان تحدد الهيئة العامة الحد الأدنى للمساحة المستصلحة من قبل المستثمر أو منح الأرض مجاناً في حالة قيام مشاريع إستراتيجية في القطاع الزراعي .

٨- تحديد حجم وأولويات الاستثمار الزراعي ضمن السياسة الاستثمارية وتوزيعه وتحديد مصادر تمويله، وتحديد دور القطاع العام والخاص والتقسيم بين المحافظات وبحسب الميزة النسبية والموارد المتاحة في كل محافظة من محافظات الاقليم .

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب

١-الشاملي، عبد الله (٢٠٠٨) سياسات الاستثمار في الدول العربية ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة .

٢-الصاوي،عبد الدايم (١٩٩٢) تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

٣-عبد الحميد ،عبد المطلب (٢٠١٠) مبادئ وسياسات الاستثمار، دار الجامعة الاسكندرية -الطبعة الأولى .

٤-عوض الله،صفوت عبد السلام (٢٠٠٧) الاصلاح الاقتصادي واثرة على مناخ الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية.

٥-عوض الله،منعم ،(١٩٨٣)،مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية ،دار الفكر العربي،القاهرة.

٦-النجار،سعيد،(١٩٩١)،مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية،دار الفكر العربي،القاهرة.

٧-النجار،سعيد،(١٩٩٢)،افاق الاستثمار في الوطن العربي،دار الفكر العربي،القاهرة.

ثانيا: التقارير والبحوث العلمية

١-احمد، محسن ابراهيم(٢٠١٧) ،تحليل أثرالتوزيـع القطاعي للأستثمار في اختلال الهيكل الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦) ، مجلة جامعة التنمية البشرية ٣ (٢): ٤٢٤-٤٢٧. doi:١٠,٢١٩٢٨/juhd/١٠,١.٢٠١٧٠٦١٠

٢-العربيد ،عدنان و وقاف,حسين (٢٠١٤) ، دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية. ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 36 (5): 543-563. http://91.144.21.197/index.php/econlaw/artic-le/view/1287/1241.

٣-حمزة ،حسن كريم حمز(٢٠١٢) ،مناخ الاستثمار في العراق، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية (23): 23-49. https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82324.

٤-علي، رحمن حسن وعبيد ، مروان شاكر(٢٠٢٠) ،تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧. ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية 12 (35): 185-199. https://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/article/view/245.

٥-سليم والمولى ، د.خيرى خليل و عبدالستار،اثر الانفاق الزراعي العام والقروض الحكومية على الاستثمار الزراعي فى العراق للمدة(١٩٩٥-٢٠٠٦) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(٤)المجلد(٢) ٢٠١٠ .

٦-شندى، د.اديب قاسم ، دور الاستثمار الاجنبى فى تفعيل الاقتصاد العراقي، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد العدد(٢١) ٢٠٠٩.

٧-معلة ،حالوب كاظم و نظمي ، داليا عمر(٢٠١٣) ، البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ١٩ (٧٤): ٢٥٢-٢٧٢. doi:https://doi.org/10.33095/jeas.v19i74.1462.

٨-منصور،فهمي محمد (٢٠١١) ، دور السياسة الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن للفترة (٢٠١٠_٢٠٠٥) ، مجلة العلوم الانسانية 13 (29): 115-129. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49208.

٩-وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان ٢٠١٥-٢٠١٩، أربيل.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

١-خدر، سردار عثمان ،(٢٠٠٢)، دور الحبوب في تعزيز الامن الغذائي في اقليم كوردستان-العراق دراسة تحليلية لمحصولي الحنطة والرز للمدة ١٩٩٢-٢٠٠٠،رسالة ماجستير غير منشور،مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين-اربيل. ٢-كه ردي،خديجة قادر سمايل– كلية الادارة والاقتصاد في جامعةصلاح الدين-اربيل- دكتوراه فلسفة في الاقتصاد - محددات نمو القطاع الزراعي

في بلدان نامية مختارة مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان – العراق– ٢٠١٥.

رابعا: مصادر الانترنيت

١-حمد ،عبيد (2017) ،منظمة MAG ، نزع الغام من الاراضي اقليم كوردستان .

https://www.kurdistan24.net/ar/VideoReader/09f5fd41-46c3-49d1-a40a-ac36911608e2

٢-البرزنجي ، د. أنور عبدألله ، ملف أمن المياه في كوردستان ،مجلة الكولان العربية .

http://www.gulan-media.com/arabic/articles.php?id=16&eid=4

٣-البنك الدولي (2015) ، التقرير السنوي لعام 2015. 30 حزيران.

https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report-2015

٤-العالي، حسن (2018) ، شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص.

./https://al-sharq.com/opinion/14/10/2018

٥-حسن ، سعدية هلال(2014) ، مؤشرات البيئة الاستثمارية و دورها في الاستثمار الاجنبي المباشر لدولة العراق والامارات العربية المتحدة.

.http://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950

٦-فراح ،راندة (2014) ، مصادر التمويل الحديثةواثرها على الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، ام البواقي، .

./http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/1333/1

٧-تايمز،ستار (2008) ، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية. https://www.startimes.com/?t=12512993.

٨--قعلول ،سفيان (2017) ، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر :دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار.

ابو ظبي: صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/.

٩-بوخاري ،عبد الحميد (2017) ، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية. مرياح، ورقلة.

.https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-10-2017/967-2017-05-14-09-50-29

١٠-فاضل ،علي عباس وجواد، سرمد عباس(2011) ، الإستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات) ، بغداد، 05 11.

.file:///C:/Users/sipan/Downloads/2.pdf

١١-الربيعي ،فلاح خلف (2004) ، أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية. ليبيا.

. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/id/eprint/8369

١٢-الرضا ،نبيل جعفر (2012) ، بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق. تموز ايار. http://www.ahewar.org/debat/show.art

&asp?aid=310833.